

آليات إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة الفلسطينية (رؤية المواطن الفلسطيني)

د . محمود أبو الرب*
د . حسين أحمد**
د . نايف أبو خلف***

* جامعة النجاح الوطنية - قسم الاقتصاد.
** جامعة النجاح الوطنية - قسم الجغرافيا.
*** جامعة النجاح الوطنية - قسم العلوم

ملخص:

تتناول هذه الورقة موضوعين اثنين: الأول دراسة لمراحل تطور عملية الاصلاح الفلسطيني، حيث شهدت المراحل الاولى تنامي الضغوط المحلية والدولية المطالبة بضرورة الاصلاح الشامل، تلتها خطوات إصلاح أولية اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية، غير أنها لم تكن كافية لمواجهة التحديات. الموضوع الثاني: دراسة لأهم آليات محاربة الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر المواطن الفلسطيني. وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات التي كان أهمها إنشاء وكالة خاصة لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والأهلية والخاصة، إضافة إلى إنشاء محاكم خاصة للنظر في ملفات الفساد.

Abstract

This paper deals with two main topics: Firstly, it studies the evolution of the Palestinian reform process. The early phases witnessed the growing local and international pressures calling for urgent and comprehensive reform. This was followed by initial reform attempts by the PA, but such attempts were rather limited and insufficient to face the challenges. The second topic examines the mechanisms of reform to fight administrative, financial, and economic corruption in the PA. from the perspectives of the ordinary Palestinians. The study has reached several recommendations in this regard.

This included the establishment of a special agency to fight corruption in the public, civil and private institutions, and the establishment of special courts to deal with corruption.

مقدمة

تشكل عملية الإصلاح الفلسطيني خطوة أساسية نحو الاستقلال السياسي . وتكتسب هذه العملية أهميتها من عاملين اثنين : الأول ، أنها تتماشى وتنامي النداءات المحلية المطالبة بضرورة الإصلاح . فمنذ انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في أيار ١٩٩٤ ، أخذ الفلسطينيون يتطلعون إلى قيام نظام سياسي ديمقراطي ، غير أن السلطة الوطنية الفلسطينية ، التي عملت في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة واستثنائية ، واجهت الكثير من التحديات والمشكلات المرتبطة بعملية البناء المؤسسي ، وتحديث الاجهزة الامنية والادارية ، وانتشار ظاهرة الفساد السياسي والمالي والاداري والاقتصادي ، مما عوّق مسيرة البناء المؤسسي الديمقراطي من ناحية ، والقدرة على إقامة نظام اقتصادي فلسطيني قادر على التفاعل مع المتغيرات الاقليمية والدولية من ناحية اخرى . انعكست هذه العوامل سلبا على آماني الفلسطينيين وتطلعاتهم السياسية فأخذوا يضغطون باتجاه اتخاذ الاجراءات الضرورية لعملية اصلاح شامله تشمل نواحي الحياة الفلسطينية كافة .

العامل الثاني ، أن عملية الإصلاح الفلسطيني تأتي أيضا استجابة للضغوط الدولية ، وتحديدًا من الدول المانحة للمساعدات ، والتي ربطت تقديم تلك المساعدات بقيام السلطة الفلسطينية بإجراء عملية اصلاح شاملة من ناحية ، وبالتقدم في عملية السلام مع اسرائيل من ناحية أخرى .

ودون التقليل من اهمية هذا العامل الثاني في انجاح عملية الإصلاح الفلسطيني ، الا أن نجاح عملية الإصلاح يتوقف ، وبدرجة كبيرة ، على مدى استجابتها للاولويات الفلسطينية ، بمعنى أن تكون عملية الإصلاح في أبعادها المختلفة هي استجابة للحاجات والاهداف المطلقة من رؤية فلسطينية واضحة ، وليست استجابة لرغبة الجهات المانحة للمساعدات ، والتي - في أحيان كثيرة - لا تتماشى مع الاولويات الفلسطينية المحلية .

إن الانسان يبقى الهدف والوسيلة لأي عملية تنمية حقيقية وفاعلة ، فإن توسيع دائرة المشاركة السياسية هي الخطوة الاولى والاساسية نحو تحقيق الاهداف المرجوة لعملية الإصلاح في فلسطين . ومن هذا المنطلق رأى الباحثون أهمية مشاركة المواطن الفلسطيني في التعبير عن رأيه بآليات الإصلاح ومحاربة الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية ، وذلك باستطلاع آراء

الشارع الفلسطيني لإتاحة المجال أمام المواطن الفلسطيني للتعبير عن رأيه بحرية تجاه آليات إصلاح الفساد الاداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهذه خطوة أولية نحو نجاح عملية الاصلاح وتحقيق اهدافها المرجوة .

تتكون الدراسة من المقدمة والاجراءات العلمية المستخدمة في البحث، وخصائص العينة، وأهم مراحل عملية الاصلاح في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، وآليات إصلاح الفساد، ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات، وفي الخاتمة النتائج والتوصيات .

مشكلة الدراسة

منذ أن باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها بعد إنشائها في أيار ١٩٩٤، وفي أعقاب التحول الديمقراطي الذي شهدته الحياة السياسية الفلسطينية إثر الانتخابات الرئاسية والتشريعية في مطلع عام ١٩٩٦، تنامت التطلعات الفلسطينية تجاه مرحلة سياسية جديدة تحددت أهدافها في بناء المؤسسات العامة الفلسطينية، وجعلها خطوه نحو الاستقلال وبناء الدولة الحرة والديموقراطية .

إن عمل السلطة الوطنية الفلسطينية هو ضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية وفي الحفاظ على الدعم الجماهيري لعمليات الإصلاح، غير أن الواقع الفلسطيني وخلافا للتوقعات والآمال المعقودة اتخذ مسارا بعيدا عن الأهداف التي وضعت لمواجهة التحديات الجسام التي واجهت الأجهزة والدوائر الحكومية الفلسطينية في تلك المرحلة . فقد شهد النظام السياسي الفلسطيني تفرد السلطة التنفيذية بالقرار السياسي، وهيمنتها شبه الكاملة على العملية السياسية نجم عنها ضعف الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني على عمل السلطة التنفيذية، كما عانى الجهاز القضائي من مشكلات كبيرة شكلت تهديدا خطيرا لاستقلال القضاء وسيادة القانون باعتبارهما دعامين من دعائم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح في فلسطين . وأدى ذلك، من ضمن أشياء أخرى، إلى استفحال الفساد في مؤسسات القطاع العام وعرقلة جهود الإصلاح، وزاد من التصرفات التحكومية في عمل السلطة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وتغييب دور المؤسسات في صنع القرار، واستبعاد المساءلة والمحاسبة والشفافية وسيادة القانون في العمل . لقد هيأت السلطة الفلسطينية لبعض كبار موظفيها العموميين بيئة مناسبة لتدعيم مصالحهم الخاصة أو مصالح أقربائهم وأصدقائهم أو حلفائهم، على حساب المصلحة العامة، مما فتح الأبواب على مصراعها للتربح والفساد،

وجعل من المطالبة الشعبية لإصلاح مؤسسات القطاع العام الفلسطيني ضرورة ملحة. إن انتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية دفع المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني والدول الأجنبية المانحة والمؤسسات الدولية لانتقاد هذه الظاهرة والمطالبة بإصلاحها. ومع ذلك قوبلت هذه الانتقادات ودعوات الإصلاح باللامبالاة والمقاومة أحيانا من بعض متخذي القرار في السلطة. ورغم أن الضغوط الفلسطينية والدولية أجبرت المسؤولين في السلطة الفلسطينية على اتخاذ خطوات إصلاحية في المجالين المالي والأمني، فإنها ظلت محدودة ولم ترق إلى تطلعات المواطن الفلسطيني نحو إصلاحات حقيقية شاملة وجذرية.

أسئلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما أهم المراحل التي مرت بها عملية الإصلاح الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية؟
- وما الآليات الإدارية، والمالية، والاقتصادية، المطلوب إتخاذها لإجراء الإصلاح ومحاربة الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية؟

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم مراحل محاولات الإصلاح في ظل السلطة الفلسطينية والآليات المطلوب إتخاذها لإجراء إصلاحات جذرية في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر الشارع الفلسطيني. فالإصلاح هو ضرورة، ويجب تعزيزه بالإرادة الجماهيرية والعودة إلى آليات إصلاح حقيقية تنطلق من رؤية المواطن الفلسطيني العادي بهدف التغلب على التحديات والمشكلات التي تواجه الأمة. فالمسؤولية، وإن كانت بالدرجة الأولى هي في يد أصحاب القرار، فهي تبقى مسئولية مشتركة يجب أن يتحملها الجميع.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها واحدة من المحاولات القليلة التي تبحث في تحديد آليات الإصلاح في المؤسسات العامة حسب رؤية المواطن الفلسطيني. ومما سيساعد أصحاب القرار والمؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص على إتخاذ الإجراءات الفعالة لمحاربة ظاهرة

الفساد وانتهاج سياسات إصلاح حقيقية تعكس مصالح الشعب الفلسطيني .

فرضيات الدراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية :

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ بين الآليات الإدارية، وهي إحدى آليات الإصلاح (محاسبة المتهمين في الفساد، الكفاءة في التعيين للوظائف الحكومية، تفعيل دور الرقابة العامة، تغيير الوزراء وكبار موظفي السلطة) ومنطقة الاقامة، ومكان السكن، والجنس، العمر، والمستوى التعليمي، وحالة اللجوء، والحالة العملية، وقطاع العمل .
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ بين الآليات المالية والإقتصادية، وهي إحدى آليات الإصلاح (مراقبة طرق صرف الأموال العامة والإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة، الغاء الاحتكارات وعدم التدخل في اقتصاد السوق) ومنطقة الاقامة، ومكان السكن، والجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، وحالة اللجوء، والحالة العملية، وقطاع العمل .

مجتمع الدراسة وحدودها

شملت الدراسة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ممن بلغت أعمارهم ١٨ عاماً فأكثر . والحدود الزمنية للدراسة هي الفترة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في أيار ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ٢٠٠٤ .

التقارير والدراسات السابقة

- هناك عدد من التقارير والدراسات السابقة التي تناول بعض منها ظاهرة الفساد في المؤسسات الفلسطينية العامة وطالبت بضرورة محاربتها، من أهمها :
- التقرير الأول لهيئة الرقابة العامة في عام ١٩٩٧ حول أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية بشكل عام، وبخاصة الشؤون المالية : أشار التقرير إلى وجود مخالفات عديدة من قبل مسؤولين كبار في السلطة، واعتقد البعض أن التقرير سيشكل قفزة نوعية على طريق الإصلاح الفلسطيني وفرض سيادة القانون . غير أن امتناع السلطة الفلسطينية عن اتخاذ

- إجراءات للعمل بما جاء في التقرير بدد الآمال المعقودة على موضوعة الاصلاح ومحاربة الفساد في أجهزة السلطة الفلسطينية ودوائرها .
- تقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني لعام ١٩٩٨ : أكد على معظم الاستنتاجات التي وردت في تقرير هيئة الرقابة العامة وكشف عن مخالفات أخرى وحددها بالاسم ، وطالب باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتحقق من الادعاءات التي وردت في التقريرين ، وملاحقة المتهمين بالفساد غير أن المجلس التشريعي وافق بالأغلبية على إغلاق ملف الفساد الذي نشر في تقرير هيئة الرقابة العامة وتقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني ، في ظل غياب سيادة القانون وضعف الجهاز القضائي .
- تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٧ حول دور الدولة وكفاءتها : حدد التقرير استراتيجيات لإصلاح الدولة تركزت بشكل أساسي على المجالات التي تتلاءم مع قدرتها ، وذلك عن طريق تنشيط المؤسسات العامة . كما حدد بعض الآليات التي تبعث في الموظفين العموميين الحافز على أداء عملهم بصورة افضل ، والضوابط التي تحول دون التصرفات التحكيمية والحد من الفساد ومكافحته . بالإضافة إلى التحديات المتمثلة في الإصلاحات واستدامتها وجعل الدولة اكثر قربا من الناس .
- دراسة عورتاني ٢٠٠٣ بعنوان الإصلاحات في السياسات والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية : حيث ناقشت هوية الاقتصاد الفلسطيني والانحرافات في السياسات ، وضرورة الإصلاح في البنية المؤسساتية الاقتصادية . وكان من أهم نتائجها أن السلطة الفلسطينية لم تبد تجاوزا حقيقيا بالنسبة للدعوات المتكررة للإصلاح الاقتصادي ، وذلك رغم القلق الشديد الذي أبداه المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص . إلا أن تحولا إيجابيا حدث في آليات تعامل السلطة الفلسطينية مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي منذ مطلع العام ٢٠٠١ ، وذلك على خلفية الضغوط المحلية والدولية على السلطة بخصوص الإصلاح ، لكن زخم الإصلاح مازال ضعيفا ، ولم يرق بعد إلى مؤسسة العملية الإصلاحية بشكل عام .
- التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ : والذي عكس جهدا متميزا من الأوجه كافة ، سواء من منطلق تحليلاته للأوضاع الحالية للتنمية الإنسانية في الوطن العربي أو من أوجه القصور فيها والتحديات التي تجابهها ووسائل النهوض بها لتعزيز مستقبل الإنسان العربي . لقد بين التقرير في إطار استنتاجاته أولوية أساسية لتجاوز عدد من النواقص

الراهنه ، بل تحويلها إلى نقيضها لتحقيق التنمية الإنسانية ، وأجملها في نواقص ثلاث : أولها ، الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية . وثانيها ، تمكين المرأة العربية بعد إتاحة جميع الفرص لها ، خاصة تلك الممكنة لبناء قدرتها الإنسانية . وثالثها ، تكوين اكتساب المعرفة وتوظيفها بفاعلية في جميع اوجه النشاط الاقتصادي . وأكد التقرير على أهمية الإصلاح وضرورته من الداخل إذا ما أريد له النجاح والديمومة وتغيير الواقع الراهن .

- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ واتخذ بناء مجتمع المعرفة موضوعا له : حيث شخّص حال المعرفة في البلدان العربية وإنتاجها وقياسها والسياق التنظيمي والمجتمعي والسياسي لاكتسابها ورصد تطور التنمية الإنسانية فيها . وبين التقرير التحديات والأحداث والتطورات الإقليمية والدولية التي أحاطت بالمنطقة العربية وبصفة خاصة في فلسطين والعراق . وأكد التقرير على أن بناء القدرة الذاتية العربية هي السبيل القويم لمجابهة هذه التحديات . ووضع التقرير رؤية استراتيجية للرقى في البلدان العربية إلى مجتمع المعرفة وبناء نهضة إنسانية في عموم الوطن العربي تركز على خمسة أركان : أولها ، إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمائها بالحكم الصالح . وثانيها ، النشر الكامل للتعليم راقى النوعية . وثالثها ، توطين العلم . ورابعها ، التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية . وخامسها ، تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح ومستنير .

- دراسة للبنك الدولي بعنوان " الفصل ، الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات " في حزيران ٢٠٠٤ : حيث بينت أن الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين تقترب من كارثة واستتجت الدراسة أن الفلسطينيين يواجهون أسوأ حالة ركود اقتصادي في تاريخهم المعاصر . وان السبب الرئيس لذلك ينبع من القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والإنتاج والبضائع . كما أظهرت الدراسة أن هناك تدهورا حادا في الناتج المحلي الفلسطيني ، وتراجعا في الدخل وارتفاعا في معدل البطالة والفقر . كما أكدت الدراسة على تحسن شفافية السلطة بشكل ملحوظ خلال السنتين الماضيتين ، ولكنها بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات الحقيقية تساعد على تعميق الشفافية والمساءلة والمحاسبة .

- دراسة عورتاني وموسى عام ٢٠٠٣م ، حول الحكم الصالح في المنشآت التجارية : بينت اثر إخفاق السياسة الاقتصادية للسلطة على القطاع الخاص وتجاهل دوره التاريخي في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه . يعاني القطاع الخاص من عدم التزام

السلطة بسياسة الاقتصاد الحر والتدخل في النشاط الاقتصادي، من خلال إقامة بعض الاحتكارات التجارية والعديد من المؤسسات الاقتصادية والتجارية الحكومية والضعف الشديد في أداء الجهاز القضائي في حسم النزاعات التجارية. مما يستدعي ضرورة إجراء إصلاح الدوائر والهيئات الحكومية البيروقراطية ضعيفة الأداء، واعتماد مبدأ الكفاءة أساساً للتوظيف والترقية ودفع رواتب مجزية للموظفين تجذب المؤهلين منهم للبقاء في العمل ولا تدفعهم إلى قبول الرشاوى. واستشراء الفساد في مؤسسات القطاع العام.

- دراسة نصر عبد الكريم حول دور التمويل الدولي في تمكين المجتمع الفلسطيني وتنميته، والتي وردت في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ (فلسطين): يشير التقرير إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة تلقت أموالاً طائلة من الدول المانحة التي استحوذت على ما نسبته ٤, ٨٢٪ من إجمالي المساعدات الدولية التي بلغت خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣ حوالي ٦, ٦ مليار دولار. وبين التقرير أنها، رغم بعض الانجازات التي حققتها تلك المساعدات في مجال البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالتعليم والرعاية الصحية) ودعم بعض القطاعات الانتاجية، وتمويل عجز الموازنة الجارية، لم تسهم في تحقيق الاهداف المرجوة منها. وأرجع التقرير ضعف دور التمويل الدولي في تمكين المجتمع الفلسطيني وتنميته إلى عوامل ذاتية تحدت في عدم مقدرة السلطة الفلسطينية على إدارة المساعدات الدولية لغياب التنسيق بين تلك المؤسسات وغياب رؤية واضحة أو تخطيط ممنهج، وكذلك إلى تراجع ثقة المواطنين في السلطة بشكل عام، وإلى ضعف المشاركة المجتمعية في صياغة أولويات الانفاق العام، ومع ذلك فلم يغفل التقرير أثر العامل الاسرائيلي في المساهمة من الحد من الآثار الايجابية للمساعدات الدولية.

- دراسة سمير عبدالله بعنوان الاقتصاد الفلسطيني: في مرحلة الخطر In the Red تناولت الدراسة الحالة الصعبة التي وصل اليها الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في أيلول ٢٠٠٠، حيث تسببت الاوضاع الامنية والسياسية الناجمة عن إجراءات الاحتلال الاسرائيلي في تدهور واضح في البنية التحتية، وإلى تدني الاستثمارات الخاصة التي وصلت إلى حوالي الصفر، وتراجع نسبة القوة الشرائية إلى النصف لوجود البطالة المرتفعة التي نجمت عن إغلاق سوق العمل الاسرائيلية، ويقدر الباحث مجمل خسائر الاقتصاد الفلسطيني المباشرة وغير المباشرة

بما يعادل الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الفلسطيني الذي وصل إلى أكثر من ٤ مليار دولار قبل أيلول ٢٠٠٠ رغم اختلاف التقديرات الدولية والفلسطينية لتلك الحسائر .

- تقرير تقوية المؤسسات العامة الفلسطينية : وهو تقرير قدمه فريق عمل فلسطيني مستقل برئاسة رئيس وزراء فرنسا السابق " ميشيل روكارد " وقد عرض تقييماً شاملاً ومنهجياً لمؤسسات السلطة الفلسطينية من حيث الهيكلية والاجراءات والقدرة على تحديد الأولويات، وتوزيع الموارد، والشفافية والمحاسبة، بالإضافة إلى تناول التقرير لعدد من القضايا المهمة الأخرى مثل الازدواجية والتضارب في صلاحيات المؤسسات العامة الفلسطينية وعملها، وضعف الأداء وأثره على عملية اتخاذ القرار. وهدف التقرير، من بين أشياء أخرى، إلى تحسين فعالية المؤسسات الفلسطينية حديثة النشأة ومصداقيتها من خلال التوصل إلى توصيات عملية تتضمن ارشادات وخطوطاً عريضة لتنمية مؤسسات سليمة وحكم صالح. وقد توصل التقرير إلى حقيقة أن المؤسسات الفلسطينية رغم ما حققته من انجازات في المدة القصيرة على إنشائها، مازالت تحتاج إلى تغييرات هائلة لضمان إقامة حكم صالح يقوم على مبادئ المشاركة السياسية، ومجتمع مدني يتسم بالتعددية، وتنمية مستدامة، واقتصاد السوق الحر خلال المرحلة الانتقالية وذلك تمهيداً للإعداد لمرحلة التسوية الدائمة وما بعدها. ودعا التقرير إلى ضرورة تبني الوطنية عدداً من الإجراءات الاصلاحية تتضمن إقرار وثيقة دستورية، وتعزيز الدور الرقابي للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وتركيز الإيرادات والنفقات العامة كافة في وزارة المالية، وتشجيع تفويض السلطة في مجالات البرامج والمشاريع التي لا ترتبط مباشرة بعمل الرئاسة الفلسطينية إلى الوزارات وهيئات الحكم المحلي، وتأكيد استقلال القضاء .

- تقرير حول آليات المساءلة وسيادة القانون في فلسطين . وهو من إعداد الباحث أريان الفاصد، والصادر عن الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، وركز هذا التقرير على بعض جوانب سيادة القانون في فلسطين وآليات المساءلة ومؤسسات تنفيذ القانون لدى السلطة الوطنية الفلسطينية . وانصب اهتمام التقرير على ثلاثة مجالات رئيسة هي : السلطة التشريعية، والمؤسسات أو الأجهزة التي تنفذ القانون، والسلطة القضائية، وذلك بالاعتماد على مراجعة مشروع القانون الأساسي الفلسطيني وشروطه المتعلقة بالمساءلة فيما يتعلق بهذه السلطات الثلاث . وتناولت الدراسة الموضوع من خلال مبحثين رئيسيين : الأول، دراسة نظرية للموضوع والتطورات التاريخية له في فلسطين،

والثاني حول آليات المساءلة وسيادة القانون في فلسطين. وخلصت الدراسة إلى أن هناك نقصا حادا في ممارسة المساءلة في مجال المؤسسات الثلاث وذلك لغياب آليات للمساءلة في قانون مصادق عليه، مما يفقد المساءلة فعاليتها، ذلك أنها تبقى في إطارها الإجرائي الشكلي دون أن تأخذ معاني عملية في تحميل الأشخاص المسؤولية عن أعمالهم. كما أشار التقرير إلى خطورة غياب القانون عن عمل المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ القانون وخاصة غياب خطوط واضحة محددة لصلاحيات مؤسسات تنفيذ القانون والأجهزة المختلفة، إضافة إلى تدخل تلك الأجهزة في السلطة القضائية، وتجاهل تنفيذ أحكامها القضائية مما عمل على تعقيد عمل القضاء كسلطة مستقلة، الأمر الذي يؤثر سلبا على سيادة القانون ويقوض بالتالي من أركانه. كما خلص التقرير إلى أثر الضغوط الخارجية التي تمارس على السلطة الفلسطينية في مجال محاربة الإرهاب، واهتماماتها بالعملية السلمية على حساب المساءلة أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان. أما على الصعيد الداخلي فقد أشار التقرير أنه ما زال هناك الكثير من الأمور التي يجب على السلطة الفلسطينية القيام بها، ليس فقط في مجال الحاجة إلى المصادقة على القوانين، بل الأهم من ذلك هو تطبيقها والعمل بها في إطار سيادة القانون الذي يوجب خضوع السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية المتعددة للقانون ومؤسساته، ولا تضع ذاتها فوق القانون، باعتبار ذلك الطريقة الوحيدة نحو الانتقال إلى الديمقراطية.

- التقرير الذي اصدرته الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. حيث تناول هذا التقرير موضوع الانفلات الأمني من جانبين، الأول: تناول الاطار العام للجانب الأمني في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث درس التقرير الوضع القانوني لتلك الأراضي في ضوء القانون الدولي، وفي اتفاقيات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، بالإضافة إلى الجانب القانوني والواقعي للأجهزة المكلفة بحفظ الأمن والنظام في السلطة الوطنية الفلسطينية، وركز التقرير على الجانب القانوني من حيث التشريعات الصادرة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبعده. أما الجانب الثاني في التقرير فتناول موضوع الانفلات الأمني وغياب سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية من حيث المفهوم، ومظاهر حالة الانفلات الأمني في المجتمع الفلسطيني كحالات القتل على خلفيات مختلفة، والاعتداءات على الشخصيات العامة والمؤسسات الرسمية، وانتهاك حرمة المحاكم، والاعتداءات على رموز السلطة القضائية والمحامين، واختطاف الأجانب

العاملين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية . ورأى التقرير أن ظاهرة الانفلات الأمني في أراضي السلطة الوطنية قد تنامت خلال الانتفاضة الفلسطينية ، وأن هذه الظاهرة أخذت أنماطاً وسلوكيات من الاعتداء على حكم القانون ، وأخذ القانون باليد ، وتنوعت صورها وتعددت أسبابها ، وكان معظم هذه الاعتداءات قد وقع من قبل مسؤولين مكلفين بانفاذ القانون وحفظ الأمن والنظام في المناطق ، دون ملاحظة فعلية لمرتكبي تلك الاعتداءات ، وغياب محاسبة حقيقية تقنع المواطن بتحكيم القانون . وأشار التقرير إلى أن استمرار وجود هذه الظاهرة يؤثر مباشرة على حياة المواطن الفلسطيني ، ويكشف سوء أداء السلطة الوطنية الفلسطينية في المجال الأمني وعدم قدرتها على توفير القدر الكافي من الأمن للمواطن ، والذي يشكل أحد الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها له القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣ . كما بين التقرير الارتباط الوثيق بين ظاهرة الانفلات الأمني وتحقيق التنمية ونشر الديمقراطية ، وحماية أفراد المجتمع وتحفيز طاقاتهم . ومن التوصيات التي خلص إليها التقرير ، اتخاذ السلطة الوطنية الفلسطينية الاجراءات التي تكفل إرساء دعائم سيادة القانون ، وتقوية حكم القضاء ، والإسراع في ايجاد الأسس القانونية المنظمة لعمل وصلاحيات الأجهزة الامنية ، وخاصة تحديد صلاحيات قوات الأمن الفلسطيني ومهامها وهيكلتها ، ومعالجة ظاهرة استخدام السلاح في غير المهام المحددة قانوناً ، توفير الحماية اللازمة للمؤسسات العامة وفي مقدمتها الجهاز القضائي . وإجراء تحقيقات جديّة لحوادث الاخلال بالأمن ونشر النتائج ومعاقبة المسؤولين عن ذلك في إطار القانون . ورأى التقرير أن معالجة أسباب ظاهرة الانفلات الأمني لا تقتصر فقط على الجهود الرسمية ، بل تحتاج إلى تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني ، القوى المجتمعية الأخرى الوطنية والاسلامية والاهلية كافة .

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة لجمع البيانات وتحليلها ، وذلك لوصف الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها وتحديدنا نظراً للملاءمة هذا الأسلوب مع أهداف الدراسة . واستعين كذلك بالبيانات المنشورة وغير المنشورة لمركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . كما اطلع على بيانات ومعلومات من مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت ، وقد

استخدم برنامج التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل بيانات الاستطلاع رقم ٨ لمرکز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، ولغرض البحث فقد استخدمت بعض الاساليب الاحصائية الوصفية والتحليلية.

عينة الدراسة

جرت الدراسة على عينة بلغت ١٣٦٠ شخص ممن بلغت أعمارهم ١٨ سنة فأكثر . وشكلت هذه العينة ما نسبته واحد بالألف من جملة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فأكثر . وقد وزعت هذه الاستمارة في الضفة الغربية على ٨٦٠ شخص وفي قطاع غزة على ٥٠٠ شخص . وقد سحبت مفردات العينة بصورة عشوائية، وبلغ هامش الخطأ للعينة نحو $\pm ٣\%$. كما بلغت نسبة رفض الإجابة ٨، ٢٪ . وقد نفذ هذا المسح من مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية خلال الفترة ١٦-١٨ أيلول ٢٠٠٤ .

خصائص العينة

الجنس: اتسمت عينة الدراسة بالتوازن بين الفئات على اساس الجنس . فقد بينت النتائج أن ٩٩، ٩٪ من أفراد العينة ذكور و ١، ٥٠٪ إناث .

مكان الإقامة: تطابقت نسبة التوزيع السكاني لافراد العينة على أماكن السكن في المدن والبلدات والقرى مع واقع التوزيع السكاني الفلسطيني حيث أظهرت النتائج أن نسبة ساكني المدن من أفراد العينة وصلت إلى ٤٧، ٤٪، مقارنة مع ٤، ١٥٪ يعيشون في بلدات، و ٨، ٢٢٪ يقطنون القرى، و ٤، ١٤٪ يسكنون في المخيمات . كما أفادت النتائج أن ٤٧، ٤٪ من أفراد العينة من اللاجئين، و ٥٣٪ من غير اللاجئين .

المستوى التعليمي: أظهرت النتائج تدنى مستوى الأمية بين أفراد العينة التي بلغت ما نسبته ٣، ٢٪ من المجموع، وأن ما نسبته ٣، ٣٪ من أفراد العينة يمكن وصفهم بلم (يعرف القراءة أو الكتابة)، و ١٢٪ حصلوا على التعليم الابتدائي، و ١٦، ٢٪ حصلوا على التعليم الإعدادي، و ٣٢، ٢٪ وصلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي، و ١٣، ٥٪ و ١٨، ٢٪ و ١، ٤٪ حصلوا على دبلوم متوسط وبكالوريوس ودراسات عليا على التوالي .

الحالة الزوجية: أشارت النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة هم من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ٧١، ١٪، في حين بلغت نسبة العزاب ٢٥، ٤٪، ونسبة المطلقين والمطلقات ٧، ٠٪،

و الأرامل ٨, ٢٪.

الحالة العملية: أظهرت النتائج أن ٢, ٤٠٪ من أفراد العينة يعملون، و ١, ١١٪ عاطلون عن العمل، و ١, ٣٤٪ ربات بيت، و ٥, ١١٪ طلاب، و ٨, ١٪ متقاعدون، و ٣, ١٪ غير قادرين على العمل.

المهنة: توزع العاملون في العينة على المهن الآتية ٧, ٥٪ من أفراد العينة فنيون، و ٩, ٥٪ إداريون، و ١, ١٨٪ تجار، و ٩, ٣٨٪ موظفون، و ٣, ٣٪ مزارعون، و ٤, ٢٪ يعملون في الصناعة، و ٨, ٤٪ يعملون في النقل والمواصلات، و ٨, ٨٪ يعملون في البناء، و ٢, ١٢٪ حرفيون ويمارسون أعمالاً أخرى.

قطاع العمل: بينت النتائج أن معظم العاملين من أفراد العينة كانوا يعملون في القطاع الخاص حيث بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع ١, ٦٠٪، يليه العاملون في القطاع العام بنسبة ٢, ٣٨٪، في حين كان ٧, ١٪ يعملون في المؤسسات الأهلية والأجنبية. كما أظهرت النتائج أن الدخل الشهري الوسيط للأسرة كان ٤, ٢٨٨ ديناراً، وبلغ متوسط الإنفاق الشهري ٤, ٢٨٩ ديناراً. وبينت النتائج أن متوسط عدد أفراد الأسر للعينة كان ٦, ٩٤ فرداً. وبلغ العمر الوسيط لأفراد العينة ٨, ٣٤ سنة.

مراحل عملية الإصلاح في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني:

يمثل تقييد استعمال سلطة الدولة أو إساءة استخدامها تحدياً حقيقياً لأي بلد، غير أن التحدي الأصعب يكمن في تمتع أجهزة الدولة بالمرونة التي تحتاجها لاداء وظيفتها. فإساءة استعمال سلطة الدولة قد يخلق مشكلات خطيرة تتصل بالمصادقية والتي تستمر آثارها لفترة طويلة بعد حدوثها. كما أن إجراءات الدولة التحكيمية المفروضة تقوض ما هو أكثر من المصادقية، فهي تقوض حكم القانون نفسه، كما انها تدعم الأوضاع التي تشجع موظفي الدولة اعتبار أنفسهم فوق القانون، وتغري افراد المجتمع على عمل الشيء نفسه. وفي ظل مثل هذه الظروف تصطدم التنمية وعملية الاصلاح بحائط يصعب عبوره (تقرير البنك الدولي ١٩٩٧). هذا ما واجهته تماما عملية الاصلاح الفلسطيني والتي مرت بعدة مراحل، كان أهمها:

١- تنامي الانتقادات وسياسة اللامبالاة

بدأ انتقاد أداء مؤسسات السلطة في السنة الأولى من عمرها بعد بسط صلاحياتها على

بعض الأراضي الفلسطينية، فقد انعكس ذلك، وبشكل واضح، في انتقاد إدارة المال العام والتعيينات والتدخل في آلية اقتصاد السوق، كما ظهرت هذه الانتقادات في ورش العمل والمؤتمرات والندوات التي عقدت في مختلف محافظات الوطن، ونتائج استطلاعات الرأي والأبحاث، إضافة إلى ذلك تدمر القطاع الخاص من بعض السياسات الاقتصادية للسلطة، وبخاصة ظهور الاحتكارات، والتأخر في الإجراءات القانونية، أو سياسة فرض الشراكة في الاستثمارات. لم تجد هذه الانتقادات صدى لها بين راسمي السياسات العامة ومنفذيها، وإنما جوبهت بالرفض واللامبالاة والقمع أحياناً.

٢- تقرير هيئة الرقابة العامة ١٩٩٧

جاء التقرير الأول لهيئة الرقابة العامة عام ١٩٩٧ ليؤكد على معظم الانتقادات الموجهة إلى أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية وبشكل خاص الأداء المالي. وقد حدد التقرير عدداً من المخالفات ومرتكبيها من أصحاب المناصب المتقدمة في السلطة. لقد أحدث هذا التقرير رد فعل إيجابياً على المستويين المحلي والدولي واعتبره البعض نقطة تحول نوعية في تصويب عمل مؤسسات القطاع العام على طريق فرض الشفافية والمساءلة والمحاسبة في العمل الفلسطيني وشن حرب لا هوادة فيها على الفساد والفاستدين والمفسدين. لكن الادعاءات الواردة في التقرير تم احتوائها بشكل مخالف للقانون وبعكس تطلعات الشارع الفلسطيني والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية والمجتمع الدولي.

٣- تقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي ١٩٩٨

تابع المجلس التشريعي ممثلاً بلجنة الرقابة باهتمام بالغ تقرير هيئة الرقابة العامة السابق، حيث أصدرت اللجنة تقريراً في سنة ١٩٩٨ عزز ما جاء في تقرير هيئة الرقابة، وأشار إلى تورط بعض المسؤولين الكبار في السلطة بقضايا مالية، وطالب باتخاذ إجراءات قانونية بحقهم بعد التحقيق معهم وثبوت ادانتهم. وبعد مناقشه هذا التقرير في المجلس التشريعي لم يستطع أعضاء اللجنة ومن يؤيدهم استصدار قرار بفرض سيادة القانون على الأشخاص المتهمين بالفساد، حيث احتوي هذا الملف بإغلاقه مؤجلاً انفجار التناقضات والمشكلات التي تجوهلت الى وقت لاحق.

٤- إحساس الفاسدين بالأمان

كان يفترض أن يشكل تقريراً هيئته الرقابة العامة، ولجنة الرقابة في المجلس التشريعي فرصة لإجراء إصلاحات جذرية في المؤسسات الفلسطينية، والتجاوب مع توجهات الشارع الفلسطيني بمعالجة ملفات الفساد من خلال القانون. إلا أن بعض أصحاب القرار في السلطة استخدموا كافة الإجراءات والوسائل كافة لاحتواء ملف الفساد، دون اتخاذ إجراءات حقيقية تعكس طبيعة التهم والادعاءات الموجهة في التقريرين ضد بعض كبار المسؤولين في السلطة.

وقد توجت هذه الجهود بموافقة أغلبية أعضاء المجلس التشريعي على إغلاق ملف الفساد، مما زاد من إحباط الشارع الفلسطيني وبعض قوى الضغط والتغيير في مؤسسات المجتمع المدني وباقي المؤسسات والمنظمات الفاعلة على الساحة الفلسطينية، في حين ولد إحساساً بالأمن والأمان عند الفاسدين وإمعانهم في مأسسة الفساد، والاستمرار في العمل خارج سيادة القانون.

٥- الضغوط الدولية

لقد مارست بعض الدول والمؤسسات الدولية المانحة ضغوطاً على السلطة الفلسطينية مع ظهور ملامح سياسات اقتصادية لا تنسجم واقتصاد السوق وبشكل خاص سياسة إنشاء الاحتكارات وممارسة العمليات التجارية ومنافسة القطاع الخاص. أثرت هذه الضغوط على عمل مؤسسات السلطة اعتباراً من عام ٢٠٠١ عندما أجبرت السلطة على إجراء التعديل الوزاري وتطبيق سياسات الإصلاح المالي والإداري، بعد أن فرضت الدول والمؤسسات المانحة شروطاً يجب استيفائها في كيفية إنفاق الأموال العامة وبشكل خاص المقدمة من الدول المانحة على شكل مساعدات أو قروض.

٦- بدايات الإصلاح

رغم المقاومة الشديدة التي أبدتها بعض المنتفعين لعملية إصلاح حقيقية في المؤسسات العامة الفلسطينية، تحت ذريعة مقاومتهم للضغوط الأمريكية والاسرائيلية التي رأت في الإصلاح الفلسطيني وسيلة لتغيير بعض القيادات السياسية في السلطة الفلسطينية، أو لغرض توجهات سياسية معينة إلا أن الضغط الجماهيري والدولي المطالب بضرورة إجراء إصلاحات حقيقية في السياسات الاقتصادية للسلطة وجدت صداها في السياسة المالية في النصف الثاني من العام ٢٠٠٢، وتمثل ذلك في إعداد الموازنة العامة وفق النظام والقانون، والتوجه إلى توحيد

الخزينة ووضع إيراداتها في حساب موحد، و الالتزام ببند الإنفاق وفق الموازنة المقررة من المجلس التشريعي، والتعامل بشفافية مع النشاطات التجارية والشركات التابعة للسلطة وإخضاعها لسلطة وزارة المالية، وإنشاء صندوق الاستثمارات الحكومية، ودفع مستحقات القطاع الخاص المتراكمة على السلطة، وفرض التعامل بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالتعيينات واللوازم والمشتريات وبخاصة المناقصات والعطاءات (عورتاني ٢٠٠٣). لقد أحدث الإعلان عن إجراء إصلاحات مالية في السلطة الفلسطينية ردود فعل إيجابية، ولكن بحذر، على الصعيد الفلسطيني والدولي، لعدم ثقة الشارع الفلسطيني بعود السلطة بإجراء إصلاحات حقيقية وابتعادها عن العمل المؤسسي في إدارة شؤونها والمال العام، وبالتالي اقتناع الجمهور بأن عملية الإصلاح لدى قيادات السلطة لا تعدواكونها ظاهرة عابرة وموسمية سرعان ما تختفي بتراجع تأثير الضغط المحلي والدولي، لأن القائمين على الإصلاح متهمون أصلاً بالفساد.

٧- ركوب موجة الإصلاح في ظل غياب سيادة القانون

في ظل غياب جهاز قضاء فاعل صدر تقرير هيئة الرقابة العامة وتقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الذي وجه اتهامات محددة لبعض كبار موظفي السلطة، ولم يفتح ملف قضائي واحد للتحقق مما ورد في التقريرين. هذا الوضع عزز سلطة المتهمين بالفساد وما زال بعضهم يتبوأ مناصب وزارية أو قيادية متقدمة، والأكثر من ذلك أنهم أصبحوا من المطالبين بالإسراع في عملية الإصلاح وبعضهم رقي إلى مرتبة وزير أو وكيل. إن وجود جهاز قضاء فاعل مستقل قادر على معالجة جميع القضايا بغض النظر عن أصحابها يعتبر ركيزة أساسية للانطلاق في عملية إصلاح جذرية في المجتمع الفلسطيني بعد الاستبعاد القانوني للفساديين والمفسدين المعرقلين لعملية الإصلاح، وبالتالي إرساء أسس التعامل وفق مبدأ الشفافية والمساءلة والمحاسبة والعدالة وسيادة القانون.

آليات إصلاح الفساد في مؤسسات القطاع العام

عرّف البنك الدولي الفساد بأنه اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص (تقرير البنك الدولي ١٩٩٧). لقد أصبح الفساد ظاهرة عامة في المؤسسات الفلسطينية، حيث أفاد ٩٣,٩٪ من العينة أن الفساد موجود في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، كما أفاد ٤٠,٧٪

من أفراد العينة أن الفساد موجود في مؤسسات السلطة، وأكد ٣, ٥٦٪ أن الفساد موجود في المؤسسات الأهلية، في حين قال ٩, ٥٢٪ أن الفساد موجود في منشآت القطاع الخاص. وسوف يركز في هذه الدراسة على أهم الآليات الإدارية والمالية الاقتصادية للحد من ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام.

الآليات الإدارية

إن الاعتراف بتدني القدرات الحالية للسلطة، لا يعني قبول وضعها الحالي، فالمهمة الجوهرية لإصلاح مؤسسات السلطة تكمن في الحد من الفساد والتصرفات التحكمية ورفع قدرتها وكفاءتها في العمل. إن اتباع سياسة الحكم الصالح (الراشد) في إدارة مؤسسات الدولة والمستند إلى سيادة القانون، والشفافية والمساءلة والمحاسبة والعدالة والكفاءة، والمشاركة لخير كفيل بالنهوض في مؤسسات القطاع العام إلى المستوى المنشود، وهذا يتطلب انتهاج سياسة رشيدة تخلو من جميع مظاهر الفساد وتقوم على الاستغلال الأمثل لجميع الطاقات والموارد المتاحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. فما هي أهم الآليات الإدارية التي تساعد في إصلاح مؤسسات القطاع العام؟

١- محاسبة المتهمين بالفساد

طالب المواطنون الفلسطينيون أن يكون المسؤولون الحكوميون أكثر نزاهة وبعيدون كل البعد عن الفساد، وضرورة محاسبة المتهمين بقضايا الفساد وفق القانون. فقد أظهرت النتائج أن ٩, ٩٣٪ من عينة الدراسة أكدوا على ضرورة محاسبة المتهمين بالفساد واعتبارها خطوة أساسية نحو إصلاح مؤسسات القطاع العام من الفساد، وهذا يشكل تحدياً شعبياً لمدى جدية برامج الإصلاح المعلنة والتي أكدت على التعامل بجدية ومنهجية مع الملفات الاقتصادية التي كانت موضع شك بوجود فساد في إدارتها وذلك وفق الأصول الإدارية والقضائية.

عند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0, 05$ بين محاسبة الفاسدين باعتبارها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الإقامة، بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٩, ٤٧ على درجة الحرية ١٠ (الجدول ١) في حين كانت قيمة مربع كاي الجدولة ٣, ١٨، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة، فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة، التي تقول بوجود فروق بين محاسبة

الفاستدين على أنها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الإقامة ، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لاجراء الاصلاح باختلاف منطقة الاقامة ، حيث بلغت ٩٦٪ في الضفة الغربية و ٩٠ ، ٥٪ في قطاع غزة . ويعود السبب في ذلك إلى أن نسبة العاملين في مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة أكبر منها في الضفة الغربية ، وإلى ارتفاع نسبة العائدين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية .

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ بين محاسبة الفاسدين باعتبارها إحدى آليات الإصلاح والمستوى التعليمي . بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٨ ، ١٢٥ على درجة الحرية ٧٠ (الجدول ١ :) في حين كانت قيمة مربع كاي الجدولة ٥ ، ٩٠ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق بين محاسبة الفاسدين كإحدى اليات الاصلاح والمستوى التعليمي ، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لاجراء الاصلاح باختلاف المستوى التعليمي حيث بلغت ٩٥ ، ٢٪ للاشخاص الذين مؤهلهم التعليمي الثانوية فأقل بينما بلغت ٩١ ، ٩٪ للاشخاص الذين يحملون الشهادات الجامعية ، ويعود ذلك إلى أن غالبية المتضررين هم من ذوي المؤهلات الدنيا والذين يعتمدون اساسا في دخلهم على العمل داخل اسرائيل ، حيث فقد معظم هؤلاء أعمالهم بعد الانتفاضة ، كما واجهوا صعوبات في الانخراط في سوق العمل المحلية لوجود الفساد المستشري في مؤسسات القطاع العام . وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية بين محاسبة الفاسدين باعتبارها إحدى اليات الاصلاح وقطاع العمل . بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٣ ، ٤٧ على درجة الحرية ٣٠ (الجدول ١) في حين كانت قيمة مربع كاي الجدولة ٨ ، ٤٣ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق بين محاسبة الفاسدين باعتبارها إحدى آليات الإصلاح وقطاع العمل ، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لاجراء الاصلاح من ٧ ، ٩٠٪ للعاملين في القطاع العام إلى ٢ ، ٩٨٪ للعاملين في المؤسسات الخاصة والأهلية . حيث أن درجة الشفافية في المؤسسات الاهلية أعلى منها في مؤسسات القطاع العام ، وبناء عليه جاءت درجة مطالبتهم بمحاسبة الفاسدين بشكل أكبر .

٢- الكفاءة في التعيين للوظائف الحكومية

عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها عام ١٩٩٤ على التوسع في الوظائف العامة ،

مع الهبوط بمستوى المهارة، ويلاحظ أن السلطة لم تطبق أساليب للتعين والترقية تقوم على أساس المنافسة والجدارة فقد جاءت معظم التعيينات في السلطة الفلسطينية التفافاً حول قواعد التعيين على أساس الجدارة، وأصبح الموظفون يعينون ويرقون على أساس المحسوبية والتبعية، مما أفقد السلطة الفلسطينية قدرتها المركزية لصياغة السياسات وتنسيقها، والافتقار إلى نظم كفية وفعالة لتقديم الخدمات وغياب الموظفين القادرين في الخدمة، والذين يعتبرون شرايين الحياة في مؤسسات السلطة. أفادت النتائج أن ٩٣, ٢٪ من العينة أكدوا على ضرورة انتهاج مبدأ الكفاءة في التعيين في مؤسسات القطاع العام، مما يساعد على استغلال الموارد البشرية بشكل أمثل، ويرسخ العدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد الشعب.

عند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0, 05$ بين الكفاءة في التعيين للوظائف العامة باعتبارها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الإقامة. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٤٠, ٠ على درجة الحرية ١٠ (الجدول ١) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٨, ٣، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق بين الكفاءة في التعيين للوظائف العامة على أنها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الإقامة، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لإجراء الإصلاح من ٩٠, ٥٪ في قطاع غزة إلى ٩٤, ٨٪ في الضفة الغربية. فترتفع نسبة الأشخاص ذوي المؤهلات العليا والكفاءات المهنية في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، ولذلك نجد أنهم يدعون إلى الالتزام بالمعايير المهنية في التعيين.

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية بين الكفاءة في التعيين للوظائف العامة باعتبارها إحدى آليات الإصلاح والمستوى التعليمي. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ١١١, ٣ على درجة الحرية ٧٠ (الجدول ١) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ٩٠, ٥، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق بين الكفاءة في التعيين للوظائف العامة على أنها إحدى آليات الإصلاح والمستوى التعليمي، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لإجراء الإصلاح من ٩٣, ٩٪ للأشخاص الذين مؤهلهم التعليمي الثانوية فأقل إلى ٩٢, ٣٪ للأشخاص الذين يحملون الشهادات الجامعية، فاصحاب المؤهلات العليا يعتقدون بانهم قد حصلوا على وظائفهم بحكم مؤهلاتهم التي يحملونها.

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha=0,05$ بين الكفاءة في التعيين للوظائف العامة باعتبارها إحدى آليات الإصلاح وقطاع العمل. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٦, ٥٧ على درجة الحرية ٣٠ (الجدول ١ :) في حين كانت قيمة مربع كاي الجدولة ٨, ٤٣ ، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق بين الكفاءة في التعيين للوظائف العامة على أنها إحدى اليات الاصلاح وقطاع العمل ، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيله لاجراء الاصلاح من ٠, ٩٠٪ للعاملين في القطاع العام إلى ٩, ٩٧٪ للعاملين في المؤسسات الاهلية. فالعاملون في المؤسسات الخاصة والاهلية يعتقدون بانهم قد حصلوا على وظائفهم من خلال مؤهلاتهم وخبراتهم العلمية والعملية ، ويرون أن هذه المعايير غائبة وغير مطبقة في القطاع العام.

الجدول (١)

اختبار مربع كاي للعلاقة بين الاليات الادارية لإجراء الإصلاح ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	محاسبة الفاسدين			الكفاءة في التعيين للوظائف العامة			تغيير الوزراء الحاليين			تفعيل دور الرقابة العامة		
	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
منطقة الاقامة	٤٧,٩	١٠	*٠,٠٠	٤٠,٠	١٠	*٠,٠٠	٢١,٤	١٠	*٠,٠٢	٣٣,٨	١٠	*٠,٠٠
مكان السكن	٣٤,٧	٣٠	٠,٢٥	٣٠,٧	٣٠	٠,٤٣	٣٣,١	٣٠	٠,٣٢	٤٥,٩	٣٠	*٠,٠٣
الجنس	٨,٣	١٠	٠,٦٠	٤,٧	١٠	٠,٩١	٨,١	١٠	٠,٦٢	٩,٦	١٠	٠,٤٨
العمر	٢٦,٥	٣٠	٠,٦٥	٣٩,٧	٣٠	٠,١١	٢٠,١	٣٠	٠,٩١	٢٧,٩	٣٠	٠,٥٧
المستوى التعليمي	١٢٥,٨	٧٠	*٠,٠٠	١١١,٣	٧٠	*٠,٠٠	٨٤,٣	٧٠	٠,١٢	٩٥,٨	٧٠	*٠,٠٢
حالة اللجوء	١٣,٥	١٠	٠,٢٠	٥,٠	١٠	٠,٩٠	١٧,٣	١٠	٠,٠٧	١٠,١	١٠	٠,٤٤
الحالة العملية	٤٧,٦	٥٠	٠,٥٧	٦٥,٤	٥٠	٠,٠٧	٥٠,٧	٥٠	٠,٤٥	٦٢,٥	٥٠	٠,١١
قطاع العمل	٤٧,٣	٣٠	*٠,٠٢	٥٧,٦	٣٠	*٠,٠٠	٤٤,٤	٣٠	*٠,٠٤	٤٥,٦	٣٠	*٠,٠٣

* دال عند مستوى المعنوية $\alpha=0,05$

المصدر: قام الباحثون باعداد هذا الجدول من:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٨)، ١٦-١٨ أيلول

٢٠٠٤ . مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس .

٣- تفعيل دور الرقابة العامة

يفترض أن تلعب هيئة الرقابة العامة دوراً مميزاً وفعالاً في مراقبة عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية ومتابعتها من خلال الرقابة على أداء مؤسساتها والتأكد من مدى التزام موظفيها بالنظمة والقوانين المعمول بها، وبالتالي الحد من ظاهرة الفساد أو منعها قبل ظهورها واستفحالها .

لقد جاء التقرير الأول والأخير والمعلن الذي أصدرته هيئة الرقابة عام ١٩٩٧ نتيجة عمل دؤوب وانسجاماً مع وظيفتها واهدافها ، إلا ان السلطة الفلسطينية ببيئاتها المختلفة خيبت آمال المواطن الفلسطيني باغلاقها لهذا الملف الخطير دون فرض سيادة القانون على كل من هدر أو تسبب بهدر المال العام أو عمل على إساءة استخدام السلطة العامة لكسب مصلحة خاصة . أكد ٤, ٨٩٪ من العينة أهمية تفعيل دور الرقابة العامة في جميع مؤسسات السلطة الفلسطينية وإعادة الاعتبار والهيبة إلى هيئة الرقابة العامة وضرورة الأخذ بتوصياتها على محمل الجد .

عند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0, 05$ بين تفعيل دور الرقابة العامة باعتبارها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الإقامة . بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٨, ٣٣ على درجة الحرية ١٠ (الجدول : ١) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ٣, ١٨ ، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة، فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق بين تفعيل دور الرقابة العامة على أنها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الإقامة، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لإجراء الإصلاح من ٦, ٨٦٪ في قطاع غزة إلى ٠, ٩١٪ في الضفة الغربية ؛ لأن الوعي والادراك لهذه الوسيلة عند عامة الناس في الضفة الغربية أكثر منها في قطاع غزة .

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0, 05$ بين تفعيل دور الرقابة العامة باعتبارها إحدى آليات الإصلاح ومكان السكن ، بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٩, ٤٥ ، على درجة الحرية ٣٠ (الجدول : ١) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ٨, ٤٣ ، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق بين

تفعيل دور الرقابة العامة على أنها إحدى اليات الاصلاح ومكان السكن ، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيله لاجراء الاصلاح من ٢, ٨٨٪ عند سكان المدن إلى ٠, ٨٩٪ لسكان المخيمات وإلى ٠, ٩١٪ لسكان القرى والبلدات . لان القرى والبلدات والمخيمات في المناطق الفلسطينية هي مناطق مهمشة وبالتالي فان تأثير سوء الادارة عليهم تبدو اكثر وضوحا ، لذلك فانهم يطالبون بتفعيل الرقابة على القطاع العام بشكل اكثر فعالية .

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0, 05$ بين تفعيل دور الرقابة العامة باعتبارها إحدى اليات الاصلاح والمستوى التعليمي . بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٨, ٩٥ على درجة الحرية ٧٠ (الجدول : ١) في حين كانت قيمة مربع كاي الجدولة ٥, ٩٠ ، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق بين تفعيل دور الرقابة العامة على أنها إحدى اليات الاصلاح والمستوى التعليمي ، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيله لاجراء الاصلاح من ٢, ٩٠٪ للاشخاص الذين مؤهلهم التعليمي الثانوي فأقل إلى ٧, ٨٨٪ للاشخاص الذين يحملون الشهادات الجامعية ، والسبب في ذلك ، ارتفاع نسبة المتفيعين من أصحاب الشهادات الجامعية من حالة الفساد وبشكل أكثر من أصحاب المؤهلات العلمية المتدنية .

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0, 05$ بين تفعيل دور الرقابة العامة باعتبارها إحدى اليات الاصلاح وقطاع العمل . بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٦, ٤٥ على درجة الحرية ٣٠ (الجدول : ١) في حين كانت قيمة مربع كاي الجدولة ٨, ٤٣ ، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق بين تفعيل دور الرقابة العامة على أنها إحدى اليات الاصلاح وقطاع العمل ، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيله لاجراء الاصلاح من ٦, ٨٧٪ للعاملين في القطاع العام إلى ٩, ٩٣٪ للعاملين في المؤسسات الاهلية . فالعاملون في المؤسسات الاهلية يرون أن اساليب الرقابة العامة المطبقة على مؤسساتهم يجب تطبيقها على مؤسسات القطاع العام بكفاءة .

٤- تغيير الوزراء وكبار موظفي السلطة

شهدت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ٢٠٠٤ خمسة تعديلات وزارية دون حدوث أي تغييرات حقيقية بين المسؤولين ، واقتصرت في بعض الحالات

على تبدلات في الحقائق الوزارية بين الاشخاص أنفسهم، مما دفع الشارع الفلسطيني إلى المطالبة بالتغيير الجذري لكبار موظفي السلطة كإحدى الوسائل المهمة لعملية إصلاح جادة وفاعلة .

فقد أفاد ٣, ٨٢٪ من العينة أن أحد الوسائل المهمة للإصلاح تكمن في تغيير الوزراء الحاليين، واعربوا عن ضرورة المواءمة بين الكفاءة ٢, ٩٣٪ والمؤهل العلمي ١, ٨٧٪ والتاريخ النضالي ١, ٧٦٪ وغير المتورطين في الفساد ٣, ٩٢٪ على أنها معايير أساسية في التعيين . عند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0, 05$ بين تغيير الوزراء الحاليين باعتبارها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الإقامة . بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٤, ٢١ على درجة الحرية ١٠ (الجدول : ١) في حين كانت قيمة مربع كاي الجدولة ٣, ١٨، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق بين تغيير الوزراء الحاليين على أنها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الإقامة، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لاجراء الإصلاح من ٦, ٨١٪ في قطاع غزة إلى ٧, ٨٢٪ في الضفة الغربية . لان معظم الوزراء مكان اقامتهم في الضفة الغربية والسكان فيها اكثر اطلاعا على تصرفاتهم، بالاضافة الى ان معظم سكان غزة يتلقون مساعدات مادية وعينية من السلطة بشكل اكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، وهذا ينعكس على رأي سكان غزة في الوزراء الحاليين .

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0, 05$ بين تغيير الوزراء الحاليين باعتبارها إحدى آليات الإصلاح وقطاع العمل، بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٤, ٤٤ على درجة الحرية ٣٠ (الجدول : ١) في حين كانت قيمة مربع كاي الجدولة ٨, ٤٣، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة، فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق بين تغيير الوزراء وكبار الموظفين الحاليين على أنها إحدى آليات الإصلاح وقطاع العمل، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لاجراء الإصلاح من ٩, ٧٨٪ للعاملين في القطاع العام إلى ٤, ٨٥٪ للعاملين في المؤسسات الخاصة والاهلية . لان الوساطة والمحسوبة قد لعبت دورا كبيرا في توظيف العاملين في القطاع العام، وبالتالي يكون ولاء العاملين في القطاع العام للوزير وليس للوزارة واي تغيير في تركيبة الوزارة سيؤثر على اوضاعهم وامتيازاتهم في اماكن عملهم .

آليات مالية واقتصادية

لقد تبنت السلطة الفلسطينية نظام اقتصاد السوق القائم على حرية انتقال رأس المال والسلع والخدمات والأيدي العاملة وتحديد الأسعار وفق آلية السوق، وعدم مزاحمة القطاع الخاص في امتلاك المؤسسات التجارية خلافا لمبادئ الاقتصاد الحر، إلا أن السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في بعض جوانبها التجارية والاستثمارية والإدارية لم تعكس حقيقة النظام الاقتصادي الحر الذي تبنته السلطة.

تعتبر السياسات الاقتصادية الكفية والفعالة أساس الحكم الصالح والطريق القويم لتطهير مؤسسات القطاع العام من الفساد. فما هي أهم الآليات المالية والاقتصادية التي تساهم في إصلاح مؤسسات القطاع العام؟

١- مراقبة طرق صرف الأموال العامة والاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

إن تحقيق إصلاح مالي حقيقي في مؤسسات السلطة الفلسطينية يجب أن ينطلق من تجسيد مبدأ الشفافية والمساءلة والمحاسبة وفق سيادة القانون، وهذا يتم بإنجاز قانون الموازنة العامة وقراره من المجلس التشريعي في الموعد الذي حدده القانون، والالتزام بتطبيقه من المؤسسات وكبار موظفي السلطة كافة، وهذا يؤدي إلى إيجاد إطار شرعي وأداة سليمة للمساءلة في إدارة المال العام واستخدامه بشكل أمثل، وذلك من خلال توحيد الخزينة، ووضع الإيرادات العامة في حساب موحد تحت إشراف وزارة المالية الفلسطينية.

أظهرت النتائج أن ٩١,٥٪ من العينة أعربوا عن ضرورة مراقبة طرق صرف الأموال العامة بما يخدم مصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. كما أفادت النتائج أن ٤١,٩٪ من أفراد العينة رأوا أن الفساد المالي من أكثر أوجه الفساد انتشاراً في المجتمع الفلسطيني.

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية بين مراقبة طرق صرف الاموال العامة باعتبارها إحدى اليات الاصلاح ومنطقة الاقامة، بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٦٦,١ على درجة الحرية ١٠ (الجدول : ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة، فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق بين مراقبة طرق صرف الاموال العامة لكونها إحدى اليات الاصلاح ومنطقة الاقامة، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيله لاجراء الاصلاح من ٨٧,٠٪ في قطاع غزة

إلى ١, ٩٤٪ في الضفة الغربية، والسبب في ذلك يعود إلى أن نصيب قطاع غزة من الانفاق العام أعلى منه في الضفة الغربية.

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٥ α بين مراقبة طرق صرف الاموال العامة كإحدى اليات الاصلاح والمستوى التعليمي. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٦, ١٤٧ على درجة الحرية ٧٠ (جدول رقم ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ٥, ٩٠ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق بين مراقبة طرق صرف الأموال العامة لكونها إحدى اليات الاصلاح والمستوى التعليمي، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيله لاجراء الاصلاح من ٨, ٩٢٪ للأشخاص الذين مؤهلهم التعليمي الثانوية فأقل إلى ٧, ٨٩٪ للأشخاص الذين يحملون الشهادات الجامعية.

وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٥ α بين مراقبة طرق صرف الاموال العامة باعتبارها إحدى اليات الاصلاح وقطاع العمل، بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ١, ٧٨ على درجة الحرية ٣٠ (الجدول : ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ٨, ٤٣، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق بين مراقبة طرق صرف الاموال العامة لكونها إحدى اليات الاصلاح وقطاع العمل، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيله لاجراء الاصلاح من ٧, ٨٥٪ للعاملين في القطاع العام إلى ١, ٩٧٪ للعاملين في المؤسسات الخاصة والاهلية، ويعود ذلك إلى رغبة العاملين في القطاع الخاص والمؤسسات الاهلية في تطبيق أسس صرف الأموال المعمول بها في القطاع الخاص ومعاييرها والمؤسسات الأهلية على القطاع العام.

الجدول (٢)

اختبار مربع كاي للعلاقة بين الاليات المالية لإجراء الإصلاح ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	مراقبة طرق صرف الاموال العامة			إلغاء الاحتكارات	
	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي	درجات الحرية
منطقة الاقامة	٦٦,١	١٠	*٠,٠٠	١٨,٤	١٠
مكان السكن	٣٢,٣	٣٠	٠,٣٥	٣٥,٥	٣٠
الجنس	١٤,٨	١٠	٠,١٤	٥,٩	١٠
العمر	٤٠,٩	٣٠	٠,٠٩	٢٧,٢	٣٠
المستوى التعليمي	١٤٧,٦	٧٠	*٠,٠٠	١١٧,٤	٧٠
حالة اللجوء	١٢,٧	١٠	٠,٢٤	١١,٣	١٠
الحالة العملية	٦٤,٢	٥٠	٠,٠٩	٣٩,٤	٥٠
قطاع العمل	٧٨,١	٣٠	*٠,٠٠	٥١,١	٣٠

* دال عند مستوى المعنوية $\alpha = ٠,٠٥$

المصدر: قام الباحثون باعداد هذا الجدول من:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٨)، ١٦-١٨ أيلول ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

٢- إلغاء الاحتكارات وعدم التدخل في اقتصاد السوق

على الرغم من تبني السلطة سياسة الاقتصاد الحر، الا أن سياستها الاقتصادية اتسمت بالتدخل والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وتجسد ذلك في ظهور الاحتكارات التجارية والمنشآت الاقتصادية التابعة للسلطة والمنافسة للقطاع الخاص.

أكد ٨٦,٥٪ من العينة على ضرورة إنهاء وجود الاحتكارات بأنواعها كافة من الاقتصاد الفلسطيني. وهذا يؤكد على أهمية التعامل مع اقتصاد السوق في أوجه النشاط الاقتصادي كافة.

عند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = ٠,٠٥$ بين الغاء الاحتكارات باعتبارها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الاقامة. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ١٨,٤ على درجة الحرية ١٠ (الجدول : ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق بين الغاء الاحتكارات لكونها إحدى آليات الإصلاح ومنطقة الاقامة، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة

لإجراء الإصلاح من ٤, ٨٤٪ في قطاع غزة إلى ٨, ٨٧٪ في الضفة الغربية، ويعود ذلك إلى أن الآثار الاقتصادية للاحتكارات أكثر وضوحاً في الضفة الغربية منها في قطاع غزة. وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ٠, ٠٥ α بين الغاء الاحتكارات باعتبارها إحدى آليات الإصلاح والمستوى التعليمي. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٤, ١١٧ على درجة الحرية ٧٠ (الجدول ٢ : ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ٥, ٩٠، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق بين الغاء الاحتكارات لكونها إحدى آليات الإصلاح والمستوى التعليمي، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لإجراء الإصلاح من ٠, ٨٧٪ للأشخاص الذين مؤهلهم التعليمي الثانوية فأقل إلى ٢, ٨٥٪ للأشخاص الذين يحملون الشهادات الجامعية. وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ٠, ٠٥ α بين مراقبة الغاء الاحتكارات باعتبارها إحدى آليات الإصلاح وقطاع العمل. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ١, ٥١ على درجة الحرية ٣٠ (الجدول ٢ : ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ٨, ٤٣، وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق بين الغاء الاحتكارات لكونها إحدى آليات الإصلاح وقطاع العمل، فقد تفاوتت درجة الذين طالبوا بهذه الوسيلة لإجراء الإصلاح من ٠, ٨٤٪ للعاملين في القطاع العام إلى ٥, ٩٧٪ للعاملين في المؤسسات الأهلية، فالعاملون في القطاع الخاص يرغبون ويقدرّون على توسيع دائرة أعمالهم واستثماراتهم الخاصة في القطاعات المحتكرة من بعض شركات السلطة.

النتائج:

- يعتبر الفساد ظاهرة منتشرة في المؤسسات الفلسطينية بشكل عام ومؤسسات القطاع العام بشكل خاص .
- إن مكافحة الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني لم ترق بعد إلى الحد الأدنى من تطلعات الشارع الفلسطيني لغياب الإرادة السياسية للإصلاح .
- التغييرات في التشكيلات الوزارية وكبار موظفي السلطة لم تعد كونها تعديلات وتنقلات شكلية .
- إن السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في بعض جوانبها الاستثمارية والتجارية والادارية لم تعكس حقيقة النظام الاقتصادي الحر الذي تتبناه السلطة الوطنية الفلسطينية .
- إن التزام مؤسسات السلطة بقانون الموازنة العامة في الاعداد والاقرار والتنفيذ لا زال دون المستوى المطلوب الذي ينص عليه هذا القانون .
- إن نجاح عملية الإصلاح الفلسطيني لا تتوقف على جهود ذاتية من قبل الفلسطينيين أنفسهم ، بل يجب أن توازيها ضغوط دولية على الجانب الآخر لحمل إسرائيل على رفع الحواجز الإسرائيلية ، وإزالة العقبات التي تحول دون حرية تنقل المسافرين والبضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبالتالي إعادة وحدة السوق الفلسطينية . ففي هذه الحالة فقط يمكن أن يكون هناك أمل في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من التدهور المستمر .
- كانت نسبة الداعين للإصلاح في الضفة الغربية أعلى منها بقليل في قطاع غزة ، كما أن نسبة الاشخاص الداعين للإصلاح عند ذوي المؤهلات التعليمية أقل من الثانوية أعلى منها بشكل ملحوظ عنها عند حملة المؤهلات الجامعية ، كما أن نسبة الداعين للإصلاح للعاملين في القطاع الخاص والمؤسسات الاهلية أكثر منها لدى العاملين في القطاع العام .

التوصيات؛

- ١- ينبغي على السلطة الوطنية الفلسطينية انشاء وكالة خاصة لمكافحة الفساد المالي والاداري والاقتصادي في المؤسسات والهيئات الحكومية والاهلية والخاصة .
- ٢-ينبغي على السلطة الوطنية الفلسطينية تأسيس محاكم خاصة لمراجعة حالات الفساد ودعم الهيئات القضائية في مكافحته .
- ٣-القطاعات التي يرغب ويستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها وضرورة خصخصة الاحتكارات .
- ٤- ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام على أساس الكفاءة والجدارة والتاريخ النضالي وعدم التورط في الفساد .
- ٥- ينبغي على السلطة الوطنية الفلسطينية الالتزام بقانون الموازنة العامة في الاعداد والإقرار والتنفيذ والرقابة والمحاسبة وتعديله ليصبح التصويت على الموازنة العامة في موعدها المحدد تصويتا بالثقة على الحكومة .
- ٦- ضرورة تقوية آليات المحاسبة والرقابة وتعزيزها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كافة ، وتحسين شروط تشغيل المستخدمين وعدم المحاباة في التعيين والترقية .
- ٧- مأسسة عملية الاصلاح من خلال تشكيل فرق عمل مساندة ومتخصصة للمساعدة في إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير التي تعزز الطرف الفلسطيني في تحديد الاولويات التنموية في إطار الحوار مع الجهات الدولية المانحة .
- ٨- وضع التشريعات والقوانين التي تساعد على فرض سيادة القانون وتفعيل آليات الرقابة على الاداء الحكومي للحد من التصرفات التحكومية والتفرد باتخاذ القرارات وخلق بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والاجنبي .

المراجع:

- a. هيئة الرقابة العامة الفلسطينية، تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية ١٩٩٧ .
- b. المجلس التشريعي الفلسطيني، تقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي، ١٩٩٨ .
- c. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الدولة في عالم متغير، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧، مؤشرات مختارة للتنمية الدولية. مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧ .
- d. هشام عورتاني، الاصلاح في السياسات والمؤسسات الاقتصادية "تقييم مرحلي". مؤسسة فريدرتشناومن والملتقى المدني، آب ٢٠٠٣ .
- e. برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة. ٢٠٠٢ .
- f.
- g. برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة. ٢٠٠٣ .
- h. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الفصل: الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات. حزيران، ٢٠٠٤ .
- i. هشام عورتاني و موسى نائل، دليل منهجية الادارة في المنشآت التجارية المعاصرة. مركز تطوير القطاع الخاص، جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين، نابلس، ٢٠٠٣ .
- j. يزيد صايغ و خليل شقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية الامريكية، ١٩٩٩ .
- k. عمر عبدالرازق، هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، كانون أول ٢٠٠٢ .
- l. نصر عبدالكريم، " دور التمويل الدولي في تمكين وتنمية المجتمع الفلسطيني "، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤: فلسطين. برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت .
- m. إريان الفاصد، آليات المساءلة وسيادة القانون في فلسطين. الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (٢) ط ١، تموز ١٩٩٨، ط ٢ تشرين الأول ١٩٩٩ .
- n. الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، تقرير حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. سلسلة التقارير الخاصة (٤٣)، رام الله، تشرين الثاني، ٢٠٠٥ .
- o. Samir Abdullah، The Palestinian Economy: In the Red .
[http: /www. Palestinereport. org](http://www.Palestinereport.org). May 22، 2002 .